

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/54
26 January 2006

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز

البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجعه

تحديث للدراسة التي أعدها دودو دين المقرر الخاص المعني
بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب
وما يتصل بذلك من تعصب*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بغية تضمينها أحدث ما استجد من معلومات.

ملخص

تُقدم هذه الدراسة عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٦/٢٠٠٥ (الفقرة ١٧) بشأن التعارض بين الديمقراطية والعنصرية، والذي دعت فيه اللجنة المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إلى تحديث وتطوير الدراسة المتعلقة بمسألة البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجعه وتقدمها إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين. وتشكل هذه الوثيقة دراسة أولية نظراً لقلّة الردود الواردة من الدول الأعضاء ولأن هناك حلقة عمل حول هذه المسألة سوف تُعقد في البرازيل في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، مما سيتيح جمع بيانات أكثر شمولاً بهذا الشأن. ويعرض المقرر الخاص فيما يلي تقريراً مؤقتاً على أن يقدم تقريراً أشمل بعد انتهاء حلقة العمل.

ويؤكد هذا التقرير المرحلي الاتجاهات الهامة التي تمّ تحديدها في التقرير السابق، من قبيل تعميم قبول العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب بتحويلها إلى أدوات سياسية، وتغلغل المواقف السياسية العنصرية لأحزاب وحركات اليمين المتطرف في البرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية، والتبرير الفكري لهذه المواقف. وإن لهذه الظاهرة الجديدة والبالغة الخطورة آثاراً على الوضع العام تتمثل في "تعاون" الحكومات في مكافحة العنصرية وتصاعد قبول العنصرية المعلنة لدى شرائح واسعة من السكان وفي عدد كبير من البلدان. والنتيجة أن العنصرية أصبحت تشكل الخطر الأكبر أمام الديمقراطية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١- ٥ مقدمة
٥	٦- ١٧	أولاً - التحديات الهامة المتعلقة بتصاعد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب.
٥	٦- ١٣	ألف - مظاهر وسمات تصاعد العنصرية
٥	٧- ٨	١ - تعميم القبول والاستغلال السياسي
٦	٩- ١٢	٢ - التبرير الفكري
٧	١٣	٣ - تصاعد العنف العنصري لجماعات النازيين الجدد
٧	١٤- ١٧	باء - التعددية الثقافية كعامل حاسم في تأثير تصاعد العنصري على الديمقراطية
٨	١٨- ٢٣	ثانياً - الاستنتاجات والتوصيات
٨	١٨- ٢١	١ - تصاعد العنصرية وانحسار الديمقراطية
٩	٢٢- ٢٣	٢ - الربط بين مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وبناء تعددية ثقافية قوامها الديمقراطية والمساواة والتفاعل

مقدمة

١- تُقدم هذه الدراسة عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٦/٢٠٠٥ (الفقرة ١٧) بشأن التعارض بين الديمقراطية والعنصرية، والذي دعت فيه اللجنة المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إلى تحديث وتطوير الدراسة المتعلقة بمسألة البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجعه وتقديمها إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين.

٢- وتشكل هذه الوثيقة دراسة أولية لسببين، الأول أن العدد المحدود من الردود الواردة من الدول الأعضاء^(١) لا يتيح تصوراً عالمياً وقابلاً للمقارنة لهذه الظاهرة؛ والثاني أن هناك حلقة عمل بشأن هذه المسألة سوف تُنظم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في إطار مؤتمر الأمريكتين الذي سيعقد في البرازيل، وهو ما سيتيح إعداد تقرير أشمل في وقت لاحق استناداً إلى بيانات إضافية أكثر شمولاً من شتى الأقاليم ومشاركة باحثين من مختلف أنحاء العالم. ويقترح المقرر الخاص تسليط الضوء في هذه الوثيقة على تحليل الإطار الثقافي والإيديولوجي لإشكالية العنصرية والديمقراطية. وسيبحث الخبراء المدعوون إلى اجتماع نيسان/أبريل هذه الوثيقة بالإضافة إلى تشكيلة من البيانات والمعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٣- ويشير مصطلح "البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجعه"، لأغراض هذه الدراسة، إلى جميع الإيديولوجيات أو الخطابات أو البرامج أو الاستراتيجيات السياسية التي تدعو إلى التمييز العنصري أو الكراهية العنصرية وكره الأجانب بهدف تيسير وصول مجموعات معينة إلى السلطة السياسية وطمس مجموعات أخرى في بلد ما.

٤- وتشكل العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب مؤشرات هامة ليس لدرجة التلاحم الاجتماعي الداخلي لمجتمع ما فحسب وإنما لطبيعة منظومة القيم التي تحكم هذا المجتمع أيضاً. فالصعود العام لموجة العنصرية، من خلال تعزيز أشكالها التقليدية وظهور أشكال جديدة، يعكس إذاً أزمة عميقة ذات طابع سياسي وأخلاقي وثقافي في مستهل هذه الألفية الثالثة. وإن القبول السياسي المتزايد للعنصرية، بما يكشفه من فقدان أو انحسار شديد للقيم الأساسية وتأثيره العام، بات يهز الأسس المعنوية للنظام الديمقراطي في عدد متزايد من البلد.

٥- وقد يؤدي تصاعد الثقافة والعقلية العنصرية القائمة على كره الأجانب، بما ينطوي عليه من خلط بين عناصر العرق والثقافة والدين، إلى تغذية وحفز دينامية صراع الثقافات والحضارات، وهو التهديد الأخطر الذي يواجه السلم العالمي. وتقتضي مكافحة العنصرية ليس تحديد مظاهرها وتحليلها فحسب وإنما تحليل واستيعاب أسبابها الجذرية أيضاً. فأهمية مكونات الهوية في الثقافة والعقلية العنصرية القائمة على كره الأجانب تكشف الدور الرئيسي للتعديدية الثقافية في مدّ العنصري الحالي. ولا يقتصر تأثير السياق السياسي والإيديولوجي لمكافحة الإرهاب على توليد أشكال جديدة من التمييز باستغلاله لأغراض سياسية، ولكنه يؤدي أيضاً إلى تمهيش مكافحة العنصرية بسبب منحه الأولوية السياسية.

أولاً - التحديات الهامة المتعلقة بتصاعد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب

ألف - مظاهر وسمات تصاعد العنصرية

٦- يتجلى الصعود الحالي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب في مظهرين أساسيين مترابطين هما: تعميم قبول هذه الظواهر واستغلالها سياسياً وتبريرها فكرياً.

١- تعميم القبول والاستغلال السياسي

٧- إن أخطر مظاهر تأثير عودة ظهور الأحزاب والجماعات ذات البرامج العنصرية القائمة على كره الأجانب يتمثل في اختراقها الماكر للبرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية تحت غطاء مكافحة الإرهاب، "الدفاع عن الهوية الوطنية" و"الأفضلية الوطنية"، ومحاربة الهجرة غير الشرعية. ويؤدي هذا الاختراق إلى تعميم قبول الخطاب والنصوص العنصرية وبالتالي الأفعال العنصرية أو القائمة على كره الأجانب. ولو قمنا بتحليل دقيق للبرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية التقليدية في مناطق كثيرة، لوجدنا مؤشرات هامة على قدرة الأحزاب والحركات العنصرية القائمة على كره الأجانب على تحديد جدول الأعمال السياسي الوطني. فقد أصبح الخطاب السياسي للأحزاب الديمقراطية يستعير شيئاً فشيئاً لغة هذه الأحزاب ومفاهيمها ومنظومة قيمها في آخر المطاف. وتمثل المفاهيم الأساسية لهذا الخطاب في الدفاع والحماية والحفاظ، وتستند في شرعيتها النهائية إلى الأمة نفسها.

٨- ويعني ذلك أن محور البرامج السياسية هو حماية "الهوية الوطنية" و"الدفاع عن المصلحة الوطنية" و"الحفاظة على التراث الوطني" والأولوية المسبغة على "الأفضلية الوطنية في الوظائف" ومكافحة "الهجرة الدخيلة غير المشروعة" وما إلى ذلك. وفي سياق التعددية الثقافية التي تسود معظم المجتمعات، يتحول هذا الخطاب إلى مفردات سياسية جديدة للتمييز وكره الأجانب تتجلى سياسياً في مظهرين أساسيين هما رفض التعددية الثقافية والتنوع الثقافي أو عدم الاعتراف بهما، وبشكل خاص تعيين أولئك الذين تُدعى الأمة إلى الدفاع عن نفسها ضدهم: أي الدخلاء والأقليات العرقية أو الثقافية أو الدينية والمهاجرون وطالبو اللجوء. ويشكل التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي التحلي الطبيعي لهذا الخطاب الوطني الدفاعي والحماي، والذي يستمد شرعيته من قبوله وتبنيه من جهة الأطراف الديمقراطية التقليدية. وإن هذا القبول الديمقراطي للإيديولوجية العنصرية القائمة على كره الأجانب، لأسباب انتخابية في الغالب، يزيل القيود الأخلاقية التي تدعو إلى مجاهدة العنصرية عن طريق إشاعة الخطاب العنصري والداعي إلى كره الأجانب. ويتجلى أوضح مثال على انتقال الأفكار العنصرية القائمة على كره الأجانب من هامش اليمين المتطرف إلى التيار الديمقراطي العادي في المشاركة المتزايدة للأحزاب الداعية إلى كره الأجانب وزعمائها في السلطة السياسية عن طريق الحكومات الائتلافية. وبذلك فإن هذه الأحزاب قد طوت المسافة من الموقع السياسي الهامشي إلى دخول المؤسسات السياسية للدولة، وبالتالي إلى إمكانية العمل المباشر والمشروع من أجل إحداث التغيير في المجتمع. وهكذا يتشعب القانون والنظام العام والتعليم والتوظيف والحماية الاجتماعية شيئاً فشيئاً بالإيديولوجية العنصرية القائمة على كره الأجانب.

٢ - التبرير الفكري

٩ - أشار المقرر الخاص في تقاريره السابقة إلى انعكاسات أطروحة صامويل هنتنغتون بشأن صراع الحضارات ولا سيما فيما يتعلق بنقد الإسلام للغرب. ويتجلى التبرير الفكري للعنصرية بصورة أوضح في كتابه الأخير (*Who Are We?*) الذي يتحدث فيه عن الخطر الذي تشكله الجالية "الأمريكية اللاتينية" وثقافتها على الهوية الأمريكية.

١٠ - ويرى المقرر الخاص أن مسألة التبرير الفكري للعنصرية قد تجلت بشكل خاص في إطار النقاش الدائر لتحليل أحداث العنف التي اندلعت مؤخراً في ضواحي المدن الكبرى الفرنسية. وتمثل خطورة هذا التبرير في ثلاثة عوامل هي: النفوذ الثقافي لأصحابها، والطبيعة العنصرية الصارخة لتحليلاتهم وتعليقاتهم، والأثر السياسي لمواقفهم. فالشخصيتان المعنيتان تحتلان موقعا هاما في قمة الهرم الثقافي في فرنسا، فالسيدة هيلين كارير دونكوس هي السكرتيرة الدائمة لأبرز مؤسسة فكرية فرنسية، أي L'Académie française، والسيد آلان فنكيلكرو يعتبر من أكبر الفلاسفة الفرنسيين المعاصرين وهو يقدم منذ اثني عشرة سنة تقريرا برنامجا إذاعيا يحظى بنسبة استماع عالية على المحطة الثقافية للإذاعة الفرنسية، وهي محطة: France Culture.

١١ - بيد أن هاتين الشخصيتين البارزتين اختارتا قراءة عرقية لأحداث العنف الأخيرة. فالسيدة كارير دونكوس، في مقابلة مع الصحافة الروسية، أُنحت باللائمة على تعدد الزوجات (في الأسر الأفريقية) كسبب أساسي للعنف المتفشى بين شباب الضواحي. أما السيد فنكيلكرو فكان أكثر تحديداً، إذ صرّح في مقابلة مع الصحيفة اليومية الإسرائيلية "هارتني"، نُشرت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٢)، بأن "المشكلة هي أن غالبية هؤلاء الشباب هم من السود والعرب وأنهم مسلمون" و"أن من الواضح إذن أن المسألة تتعلق بثورة ذات طابع عرقي - ديني". وعندما سئل عما إذا كانت الأزمة ناتجة عن رد فعل تجاه العنصرية التي يتعرض لها العرب والسود، أجاب قائلاً "لا أعتقد... يقال إن فريق الكرة الفرنسي محبوب من الجميع لأنه يجمع بين "السود والبيض والعرب". ولكنه في الواقع أصبح هذه الأيام مقتصراً على "السود" مما جعله أضحوكة الأوروبيين". ثم أكد دور كتابة وتدريس التاريخ كسبب جذري من أسباب العنصرية، مشيراً إلى أهمية "تغيير الطريقة التي يُدرّس بها التاريخ الاستعماري وتاريخ العبودية في المدارس. ففي الوقت الحاضر يتم تدريس التاريخ الاستعماري بوصفه تاريخاً سلبياً فقط، ولم يعد التدريس يشير إلى أن المؤسسة الاستعمارية كان من أهدافها أيضاً التثقيف ونقل الحضارة إلى المتوحشين". وأخيراً، اختتم السيد فنكيلكرو تحليله بقالب فكري تقليدي لتبرير العنصرية عن طريق نفي الشرعية عن مكافحة العنصرية، إذ قال إن "مناهضة العنصرية في القرن الحادي والعشرين شبيهة بوضع الشيوعية في القرن العشرين". وتمثل هذه التحليلات في الواقع التجلي الأخير لتبرير فكري متواصل، تؤكد آثاره السياسية خطورة الشاغل الأساسي الذي يعرب عنه المقرر الخاص في تقاريره، أي تعميم قبول العنصرية عن طريق غرس الأفكار العنصرية في البرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية تقليدياً. وهناك ثلاثة أمثلة واضحة على ذلك. أولاً التركيز العام لساسة ونواب برلمان الحزب الحاكم على القراءة العرقية للأزمة. ثم اعتماد البرلمان الفرنسي مشروع قانون يطالب بتدريس الدور الإيجابي للاستعمار، وبخاصة في شمال أفريقيا. وأخيراً، انتشار قبول أفكار حزب اليمين المتطرف، أي الجبهة الوطنية، كما يتجلى في استطلاع للرأي أجري مؤخراً، وأعرب فيه ٢٤ في المائة من الفرنسيين عن اتفاقهم مع آراء هذا الحزب، بل رأى ٣٠ في المائة منهم أن هذا الحزب "لا يشكل خطراً على الديمقراطية".

١٢ - وفي نفس السياق، نشرت صحيفة لو موند في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أن "استطلاع الرأي الذي أجرته اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بشأن مسألة كره الأجانب قبل ١٠ سنوات يظهر ارتفاعاً مذهلاً في عدد الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم عنصريين. فمن كل ثلاثة فرنسيين هناك شخص يقول إنه "يعتبر نفسه عنصرياً". وتشير مذكرة تحليلية سرية لهذه اللجنة التابعة لرئيس الوزراء إلى أن "الخطاب العنصري قد أطلق عنانه". واستخدم مثقفون وإعلاميون بريطانيون أيضاً قراءة عرقية لاعتداءات تموز/يوليه ٢٠٠٥ التي وقعت في لندن، إذ أرادوا اعتبارها دليلاً على فشل نموذج التعددية الثقافية في بريطانيا. وقد اعترفت الحكومة الفرنسية علناً بالأسباب الاجتماعية والاقتصادية لأحداث العنف التي مسّت الضواحي وبواقع التمييز الذي يتعرض له السكان المعنيون. وبشكل عام، فإن القبول السياسي للعنصرية يستمد قوته من التركيز على الأمن وتجريم مسألتي الهجرة وطلب اللجوء في التشريعات والممارسات السياسية للعديد من الحكومات.

٣ - تصاعد العنف العنصري لجماعات النازيين الجدد

١٣ - إن اتساع وتكرار أفعال العنف العنصرية القائمة على كره الأجانب على يد جماعات النازيين الجدد هما نتيجة مباشرة لتعميم قبول العنصرية سياسياً وتبريرها فكرياً. وقد حققت هذه الجماعات، التي كانت تعتبر هامشية لأمد طويل، استفادة مزدوجة من هذا الانحسار الجديد لمكافحة العنصرية. فقد خرجت هذه الجماعات من غياهب الهامشية عبر المسيرات والمظاهرات العامة التي يسرها الشرعية الديمقراطية المضافة على الأفكار العنصرية الداعية إلى كره الأجانب. ومما يعزز التسامح الذي تحظى به هذه الجماعات تبني تفسير معين لأولوية مكافحة الإرهاب والإقصاء الأمني للدخلاء والمهاجرين وطالبي اللجوء والمنتمين إلى أقليات دينية كالمسلمين. وثمة إغراء شديد في هذا السياق لاستغلال البنى الإيديولوجية لهذه الجماعات، وهي بني تجمع بين هوية قائمة على التزعة القومية ويطنغى عليها الطابع العنصري وكرهية متأصلة للأجانب وطائفية مسيحية أيضاً في بعض البلدان، من أجل محاربة التعددية الثقافية، التي تُعدّ الشكل الجديد من المواطنة العالمية القديمة المقوتة، والعدو الإرهابي المعاصر، الذي يُعرّف تعريفاً مبهماً يقوم على خليط من العرق والثقافة والدين. وتستلهم جماعات النازيين الجدد هذه من خيالها وتراثها العنصري المنيع، لتشن حملة العنف ليس فقط ضد العدو الغريب والمهاجر والدخيل والأقلية الوطنية العرقية أو الدينية والسود والعرب والآسيويين والقوقازيين والمسلمين، وإنما أيضاً ضد اليهود الذي يشكلون الرمز التقليدي للعدو الداخلي والكرهية العنصرية. ويتخذ العنف العنصري القائم على كره الأجانب ثلاثة أشكال تقليدية تتمثل في: الاعتداءات الجسدية على الجماعات المستهدفة، وتدنيس المقابر، وانتهاك حرمة أماكن العبادة والثقافة. وقد تحولت المظاهرات الرياضية والموسيقية إلى مسرحٍ أثيرٍ لهذا العنف. فصعود العنصرية في مجال الرياضة، ولا سيما كرة القدم، هو نتيجة مباشرة لتصاعد موجة العنف الذي تمارسه جماعات النازيين الجدد. وبشكل صعود العنف العنصري القائم على كره الأجانب الذي تمارسه هذه الجماعات أمراً مفزعاً بشكل خاص في معظم البلدان الأوروبية وفي الاتحاد الروسي وبلدان البلطيق وأستراليا ونيوزيلندا وأمريكا الشمالية.

باء - التعددية الثقافية كعامل حاسم في تأثير تصاعد العنصرية على الديمقراطية

١٤ - ثمة عامل هام مشترك بين معظم المجتمعات الحالية، يعمق أثر تعميم قبول العنصرية وإضفاء الشرعية على الإيديولوجية العنصرية القائمة على كره الأجانب التي تتبناها أحزاب اليمين المتطرف على الديمقراطية، وهو عامل التعددية الثقافية.

١٥ - فالمجتمعات المتعددة الثقافات هي نتاج سيرورة تاريخية أدت، بحكم ديناميتها، إلى الوصل بين الشعوب والثقافات والأديان. وقد حرت هذه اللقاءات في إطار هيكل سياسي تنظيمي وعملي هو الأمة. ويستند تنظيم هذا الهيكل بشكل عام إلى مبدأ الهوية الوطنية القائم على الاعتراف والتلاحم والوحدة. وتشكل العلاقة أو الصلة بين هذين المفهومين، أي الهوية والأمة، قاعدة لعملية بناء الهوية التي تمخضت على مر الزمن بتسخيرها للتاريخ والذاكرة واللغة والثقافة والدين، عن مفهوم سياسي وقانوني هو الدولة القومية التي شكلت غالبية المجتمعات المعاصرة. وقد صيغ مفهوم الدولة القومية بشكل عام من منطلق فكري وإيديولوجي وتمّ تنفيذه سياسياً كتعبير عن الهوية الوطنية التي تعكس، حسب السياق السياسي، عرقاً أو ديناً أو ثقافة لا غير.

١٦ - وتكمن الإشكالية الأساسية لدى معظم المجتمعات المعاصرة في التناقض العميق بين إطار الدولة القومية، التي تعبر عن هوية وطنية خالصة، وبين السيرورة الدينامية للتعددية الثقافية في هذه المجتمعات والمتمثلة في التنوع المتزايد للطوائف والجماعات العرقية أو الثقافية أو الدينية. ووفقاً لتاريخ بناء هذه المجتمعات وطبيعة نظامها السياسي، يحكم مبدأ المساواة أو التمييز موقف كل جماعة عرقية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية داخل المجتمع. ومن منظور تاريخي، كان مبدأ التمييز هو المسيطر في بناء غالبية المجتمعات. ويتجلى العمق التاريخي لهذه العلاقة التمييزية على الأمد الطويل في تقاطع خريطة التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي مع الخريطة العرقية أو الثقافية أو الدينية لهذه المجتمعات. وبهذا المعنى فإن عملية التعدد الثقافي، غير المحايدة أبداً، تحمل معها بمرور الزمن وبعمقٍ أوجه التفاوت الكامنة في المجتمع.

١٧ - وقد تمّ تصور التعددية الثقافية وممارستها في هذا السياق بوصفها اختلاف جذري وتفاوت هرمي بين الأعراق والثقافات والمجتمعات. وبذلك شكلت الشرعية الدينية أو الأسطورية للتنوع والبنى الاجتماعية التي تعبر عنه أساس الأنظمة الطبقيّة في أفريقيا وآسيا. وقد نظّر لهذه القراءة الهرمية للتنوع الإثني والعنصري والثقافي والديني، وبررها فلاسفة أوروبا ومفكروها وعلماءها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، واستغلّتها السلطات السياسية بعناية كأساس إيديولوجي للتوسع الاستعماري والإمبريالي لهذه القارة. وتدور هذه الرؤية الهرمية للإنسانية حول مفهومين مترابطين هما: تفوق الثقافة والحضارة الأوروبية والهدف التثقيفي للسيطرة الاستعمارية. ولذلك فإن جميع المجتمعات الناتجة من السيطرة الاستعمارية بُنيت سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفق هذه القراءة الهرمية للتنوع، ولا سيما في نصف الكرة الشمالي، في الولايات المتحدة وفي أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي. وكانت جماعات السكان الأصليين والجماعات المنحدرة من أصل إفريقي هي الضحية الأولى. ويعكس العمق التاريخي للتنوع الهرمي في المجتمعات المعنية طول مدة الأنظمة السياسية التي تمخضت عنها، سواء كانت أنظمة إقطاعية أو استعمارية أو إمبريالية. أما تغلغله في العلاقات الاجتماعية والمواقف الشخصية واللاوعي الجماعي فهو ناتج عن تبريره ونقله ونضوجه من خلال منظومات القيم المهيمنة ونظام التعليم والأدب ووسائل الإعلام والاتصال.

ثانياً - الاستنتاجات والتوصيات

١ - تصاعد العنصرية وانحسار الديمقراطية

١٨ - يعكس تصاعد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب انحساراً كبيراً في التقدم الديمقراطي بسبب استغلاله السياسي والإيديولوجي التقليدي على يد أحزاب اليمين المتطرف، وتبريره الفكري الصريح على يد المثقفين ووسائل الإعلام المؤثرة، والتغلغل التدريجي للخطاب والمواقف العنصرية القائمة على كره الأجانب في البرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية تحت غطاء مكافحة الإرهاب والهجرة غير المشروعة، والدفاع عن الهوية الوطنية، والقبول الواسع للثقافة والعقلية العنصرية القائمة على كره الأجانب. فقد دبت الحياة في جميع الأشكال القديمة والحديثة من العنصرية والتمييز العنصري.

١٩ - يجب أن تشكل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، بشتى أشكالها وتجلياتها، حجر الأساس في الدفاع عن التقدم الديمقراطي وتوطيد أركانه.

٢٠ - يجب أن تستند هذه المكافحة إلى استراتيجية مزدوجة تتمثل في: (١) استراتيجية سياسية وقانونية للتعبير، على أرفع مستويات السلطة السياسية في الدول الأعضاء، عن عزيمة سياسية لمكافحة شتى أشكال ومظاهر وتجليات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، من جهة، ومن جهة أخرى التصديق على الصكوك والاتفاقيات الدولية المناهضة للعنصرية وتنفيذها والتشريع لها على الصعيد الوطني، ولا سيما الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان؛ (٢) استراتيجية أخلاقية وفكرية وثقافية باتت ملحّة اليوم لاستئصال الجذور العميقة للثقافة والعقلية العنصرية القائمة على كره الأجانب، على الصعيدين الفكري والأخلاقي، وذلك بواسطة التثقيف والتعليم على شتى المستويات، ووسائل الإعلام والاتصال (ولا سيما الإنترنت)، وأنظمة القيم والتمثيل، والتصدي للثقافة الرجعية العنصرية القائمة على كره الأجانب.

٢١ - يجب مكافحة تغلغل المواقف السياسية العنصرية القائمة على كره الأجانب في البرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية، ليس بزيادة الحذر السياسي فحسب، وإنما أيضاً عن طريق التنسيق الدستوري والقانوني والقضائي والإداري بين مكافحة شتى أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب ومكافحة الإرهاب والهجرة غير المشروعة. ولتحقيق ذلك يتعين ب صورة ملحّة مكافحة تجريم الهجرة وطلب اللجوء ومعاملتها من منظور أممي بشكل أساسي، مع مراعاة الصكوك الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان ذات الصلة.

٢ - الربط بين مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وبناء تعددية ثقافية قوامها الديمقراطية والمساواة والتفاعل

٢٢ - ترتبط مكافحة العنصرية بالاعتراف السياسي بواقع التعددية الثقافية للمجتمعات كافة وبالإرادة السياسية لتحويل تراث متعدد الثقافات قائم على التمييز والإجحاف إلى بناء مجتمعات تحكمها تعددية ثقافية قائمة على الديمقراطية والمساواة والتفاعل. ولتحقيق ذلك، لا بد من التفكير النقدي والتشكيك العميق في بني الهوية المرتكزة على الانتماء العرقي والإقصاء والتمييز، من خلال إعادة النظر في كتابة وتدريس التاريخ الوطني

والترويج لصياغة وتدريب التواريخ الوطنية المتعددة الثقافات والتواريخ الإقليمية المشابهة للتواريخ الإقليمية التي تنسقها اليونسكو (أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ووسط آسيا).

٢٣ - وفي هذا السياق، يجب أن يشكل الترويج للتعديدية الثقافية المبدأ الذي يقوم عليه تنظيم هذه المجتمعات المتعددة الثقافات وتسييرها. ويكرر المقرر الخاص في هذا السياق تعريف التعديدية الذي أوضحه في تقارير سابقة، وهو: الاعتراف بالتعديدية الثقافية والترويج لها وحمايتها، واعتراف السلطة السياسية والدستور بها، وحماية القانون لها والترويج لها بواسطة التثقيف ووسائل الإعلام والاتصال. وتعزز جدلية الوحدة والتنوع مكافحة الإرهاب عن طريق الربط بين الاعتراف بخصوصية وتفرد المجتمعات العرقية الثقافية والدينية والترويج للتفاعل بين مختلف هذه المجتمعات على أساس منظومة قيم عالمية.

الحواشي

(١) أذربيجان والأرجنتين وبولندا وبيلاروس وجورجيا وسلوفينيا وعمان وفتزويلا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وصلت بعض الردود متأخرة.

(٢) مقتطفات من المقابلة التي أجرتها صحيفة *هارتس* مع آلان فنكيلكرو، تُرجمت عن الانكليزية ونُشرت في صحيفة *لو موند* بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.
